

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٩

بربطة موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن

للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٣٤٧٧٠٠٠ جنيه (فقط وقده أربعة وثلاثون مليوناً وسبعمائة وسبعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٢٨٢٠٢٠٠ جنيه (فقط وقده ثمانية وعشرون مليوناً ومائتان وأثنان ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٢٤٨٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٥٧٢٢٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٣٣٢٣٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة وثلاثون مليوناً ومائتان وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٥٢٨٠٠٠ جنيه (فقط وقده خمسة ملايين وثمانية وعشرون ألف جنيه) كله فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ١٥٤٠٠٠ جنيه (فقط وقده مليون وخمسمائة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٧٦٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٧٨٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٩٩/٢٠٠٠ بمبلغ ١٥٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وخمسمائة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٧٨٠٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٧٦٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٩ يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ صفر سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٩ م) .

حسني مبارك

الْمُؤْمِنُ بِهِ أَكْبَرُ